

في محاكمة تاريخية

اليوم.. المخلوع مرسي يمثل أمام القضاء



كتب / اسامة الشرعبي

تبدأ اليوم في مصر الجلسة الأولى لأهم محاكمة في التاريخ المعاصر والمتمثلة بمحاكمة قيادة جماعة الإخوان في مصر وفي مقدمتهم الرئيس المخلوع محمد مرسي الذي اسقطه الشعب المصري في ثورة 30 يونيو.. وتعد هذه المحاكمة محاكمة لتنظيم الإخوان المسلمين في العالم، حيث ستفضح مخططاتهم التأميرية وتكشف تورطهم في قتل الأبرياء، من المواطنين وتسخير الدين لضرب الوحدة الوطنية في أكثر من دولة، خلافاً لقضايا فساد بشعة وصفقات خطيرة مع قوى خارجية.. وبهذا الخصوص أعلنت وزارة الداخلية المصرية، عن استئناف

أمني لتأمين محاكمة الرئيس المخلوع محمد مرسي في قضية "أحداث الاتحادية".

وقال مصدر أمني رفيع المستوى بوزارة الداخلية إن الوزارة أعلنت حالة الاستنفار بين قطاعاتها كافة استعداداً لمحاكمة مرسي الإثنين المقبل بمعهد أمناء الشرطة بطرة.

وأوضح أن أروقة وزارة الداخلية شهدت الكثير من الاجتماعات التي عقدها وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم مع مساعديه لوضع اللمسات النهائية على خطة تأمين المحاكمة.. وحذر من أية محاولة لتهديب المتهمين أو اقتحام قاعة المحاكمة أو الاقتراب من

منطقة سجون طرة.

وأضاف أن نحو 20 ألف ضابط ومجنّد من مختلف قطاعات الوزارة سيشاركون في تنفيذ الخطة الأمنية التي اعتمدها الوزير.

وتتضمن الخطة الأمنية محاور عدة أهمها تأمين نقل مرسي من مقر احتجازه الجبزي إلى مهبط الطائرة بسجن طرة ومنه إلى مقر المحاكمة بمعهد أمناء الشرطة عبر باب داخلي، حيث سيتم نقله بواسطة مروحية عسكرية، وكذلك تأمين نقل باقي المتهمين من محبسهم بمنطقة سجون طرة إلى مقر المحاكمة والعكس.

وتشمل الخطة إغلاق شارع طرة تماماً من الجانبين،

مع وضع بوابات الكترونية لتفتيش الوافدين إلى مقر المحاكمة والإطلاع على تحقيق الشخصية لكل من صدر له تصريح بحضور الجلسة من الإعلاميين وأهالي المتهمين والمجنبي عليهم من الدرجة الأولى والمحامين، وكذلك نشر تشكيلات من الأمن المركزي ومجموعات قتالية بمحيط منطقة طرة وأعلى أسطح العقارات المحيطة بها لتأمينها بشكل كامل وإجهاض أية مخططات من قبل عناصر جماعة "الإخوان" لإفساد المحاكمة، بالإضافة إلى انتشار رجال الإدارة العامة لمباحث القاهرة ومفتشي الأمن العام حول وداخل منطقة طرة لمنع وصول أية من البلطجية والخارجين

عن القانون إليها. وتمتد خطة تأمين المحاكمة إلى الكثير من المحافظات بعد ورود معلومات إلى أجهزة الأمن عن اعتزام "الإخوان" القيام بأعمال شغب.. كما تم تشديد الإجراءات الأمنية على كل المعابر من وإلى سيناء، وكذلك نشر الكثير من الأمانة الثابتة والمتحركة لمواجهة أي محاولات لتسلل العناصر الرهابية إلى القاهرة.

ويحاكم مرسي، و14 آخرون من "الإخوان"، بتهمة تحريض أنصاره على قتل متظاهرين معارضين له أمام القصر "الاتحادية" الرئاسي شرق القاهرة في ديسمبر 2012م إبان فترة حكمه، حيث وقعت مواجهات أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى.

تقارير استخباراتية :

قيادات «الإخوان» ومرشدها تنتقل إلى اليمن

كشف تقرير أمني عن انتقال قيادات التحكم الرئيسية البديلة لجماعة الإخوان إلى اليمن وذلك بعد حملات الاعتقالات التي طالت قيادات الجماعة في مصر. بالتزامن مع انتقال قيادة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب بشكل كامل إلى اليمن.

وأشار الباحث إلى رصد هذه التحولات أو الانحرافات للصدام من خلال تصريحات لقيادات ورموز الجماعة ومنها تأكيد أحد قياديي الجماعة المحبوسين حالياً، على ربط توقف عمليات العنف في سيناء، في نفس اللحظة التي يعود فيها الرئيس الإخواني المخلوع للحكم.

ويؤمن الإخوان وحلفاؤهم بأن المواجهات المباشرة مع الدولة والجيش المصري غير مجدية، لذا يلجأون للمراوغة واستراتيجية الاستنزاف للدولة، وهو نفس ما التزمته القاعدة بعد فترة من سقوط إمارة طالبان، حيث تجدر الإشارة هنا إلى تصريحات القيادي الجهادي عاصم عبد الماجد من أنهم سيطلون ينهكون ويستنزفون الدولة بعد 30 يونيو حتى تنهار في النهاية ويأكلها مواطنوها.

ويستشهد الباحث بقول عبد الماجد: «ستلعب الانقلابيين ونزهمهم حتى يفلت الزمام من أيديهم وتنهار مؤسسات الدولة جميعاً، وفي تلك اللحظة لن يجد الانقلابيون من يدعمهم ولن يجدوا إلا أخواها جائعة لتأكلهم»، وذلك على صفحته على موقع التواصل «فيسبوك» وجريدة «المصري اليوم» في 9 أكتوبر الماضي.

ولفت الباحث إلى النشاط الإعلامي المكثف والمدوي لمختلف مؤسسات الإخوان المصرية والدولية وبياناتهم التي تروبو منذ 30 يونيو حتى نهاية أكتوبر الماضي على 400 بيان وتصريح منها فقط حوالي 125 بياناً للحلفاء المتحدثين باسمهم.

كما رصدت الدراسة النشاط المكثف للتنظيم الدولي للإخوان وسائر التنظيمات الجهادية المسلحة المرتبطة به من خلال مؤتمرات متتالية منذ 30 يونيو في العديد من الدول خاصة تركيا وباكستان، واستنجاز شركات داعية أمريكية وغربية للتأثير في صانع القرار الأمريكي والغربي، ونشر إعلانات مدفوعة الأجر في كبريات الصحف الغربية، خاصة الأمريكية منها، وذلك عبر شبكة أخوانية واسعة من العلاقات العامة والدعائية والسياسية دولياً وإقليمياً وعربياً.

ويتضمن التقرير الذي تناولته عدد من وسائل الإعلام الدولية، معلومات استخباراتية حصلت عليها إحدى أجهزة المخابرات العربية عبر عمليات تحقيق استخباراتية واسعة بينها انتزاع اعترافات من قيادات جماعة الإخوان المعتقلين لديها والمسلمين الجهاديين الذين أقت القبض عليهم في مواجهات مع عناصر إرهابية في الفترة الماضية.

وتفيد تلك المعلومات بأن القيادة التي تدير عمليات خلايا جماعة الإخوان في مصر تتركز في اليمن، وهي تدير أيضاً عمليات الجماعة في سورية وقطاع غزة ولبيبا وتونس، وأن أجهزة المخابرات تمكنت من التقاط مكالمات هاتفية تتم من اليمن عبر شبكة اتصال دولية لإدارة خلايا جماعة الإخوان في مصر وبقية البلدان.

ويشير التقرير إلى الدور الذي تلعبه تركيا لمساعدة جماعة الإخوان، حيث تقوم منذ نحو ثلاثة أشهر، عبر الخطوط الجوية التركية بنقل عناصر الجماعات الجهادية المسلحة من اليمن ودول أخرى ودفع هولا، المقاتلين إلى دخول الأراضي المصرية لقتال الجيش المصري ونشر الفوضى هناك.

وأشار التقرير إلى تورط دولة قطر في عمليات تدريب مسلحين من جماعة الإخوان المسلمين في اليمن، وارسالهم إلى مصر للقيام بالمهمة ذاتها، وأن السلطات المصرية تعتقل العشرات من اليمنيين الذين تمكنت من القبض عليهم وهم يقومون بأعمال مسلحة ضد الجيش المصري في سيناء، ورفح.

وأكد التقرير الأمني تواجد الدكتور محمد عزت المرشد العام الجديد لجماعة الإخوان المصرية في الأراضي اليمنية، بعد أن تمكن من الفرار إليها قادماً من مصر، وهو ما أكدته اعترافات قيادات

قطر تتولى تدريب الجماعة في اليمن وتركيا تنقلهم إلى سيناء لمحاربة الجيش والسلطات المصرية

العربية للدراسات.. دراسة تحت عنوان «أخطار محتملة.. الإخوان والدولة والعنف عربياً»، ركزت على مدى تأثير تحول جماعة الإخوان المسلمين للصدام وعدم الاعتراف بشرعية الدولة القائمة بعد ثورة 30 يونيو على فروعها خارج مصر.

وتساءل الباحث من خلال الدراسة عما إذا كان ذلك الأمر سيقرب الجماعة من فكر «تنظيم القاعدة» العائد بقوة لممارسة نشاطه الإرهابي في العديد من مناطق العالم؟ وهل يمكن أن تتحول فروع الإخوان للصدام المباشر والمعلن مع الدول والانظمة القائمة التي تحظرها؟!

بسبب التدهور الأمني

ليبيا.. فشل الاتفاق على دستور وإجراء الانتخابات

كتب / أحمد عبدالعزيز

وسط فوضى عارمة ومنازعات سياسية مع توقعات وتحذير المراقبين من اندلاع حرب أهلية.

بعد عامين من اسقاط الناتو للعقيد معمر القذافي الصورة قائمة جداً وسط انتشار الفوضى وارتفاع معدلات جرائم القتل والاختطاف، وانتشار الأسلحة والقتال بين مسلحين كانوا في عداد الثورة، وتفجيرات واعتيالات طالت قادة سيطرون على معظم الموانئ وحقول النفط، وبرلمان تحول إلى ساحة للصراعات، فضلاً عن تنامي وبروز التنظيمات الإرهابية وفي مقدمتها تنظيم القاعدة.. وكل ذلك تواجهه حكومة عاجزة لم تستطع الامساك بزمام الأمور أمام تمسك (المليشيات) بأسلحتهم والعديد من المناطق التي يستولون عليها في أصقاع ذلك الوطن المنكوب.

المشهد اليوم مأساوي وخطير.. ففي حين تسيطر قوة درع ليبيا (جماعة اسلامية متشددة) على وزارة الداخلية، تسيطر مليشيا ما يسمى «الاتحاد القبلي المدني» على وزارة الدفاع، أما مليشيات الزنتان القبلية القوية فتسيطر على منطقة واسعة حول مطار طرابلس الدولي، وفي الشرق تتركز قوة درع ليبيا ومليشيات اسلامية أخرى في المناطق الساحلية، أما جنوب البلاد قد أصبح ملاذاً للجماعات الاسلامية المتطرفة المرتبطة بتنظيم القاعدة.

هذا الانتشار للمليشيات والجماعات المتشددة والأسلحة لا يهدد ليبيا فقط، بل يشكل خطراً على المنطقة بأكملها خاصة دول الجوار، حيث انتقلت الأسلحة وعدوى (الجماعات) إلى تونس والجزائر.

ومن أهم المخاطر التي تواجهها الدولة اليوم الدعوات الانفصالية تحت مسميات (الفيدرالية) وكان آخرها إعلان رئيس ما يسمى المكتب التنفيذي لإقليم برقة شرق البلاد (حكماً ذاتياً) وتشكيل حكومة من (24) وزيراً لإدارة الإقليم، وإعلان قوة للدفاع عن الإقليم بهدف بسط الأمن وحماية منشآته الحيوية والاستراتيجية.

دول الجوار الليبي في خوف وتونس والمجتمع الدولي في حيرة، حيث لا أحد في الداخل أو الخارج يمتلك ما يمكن أن يصب الأوضاع في البلاد، وليس في الأفق ما يشير إلى تدخل أو مساعدة خارجية لتمكين الحكومة من فرض سيطرتها وهبتها، وليس في الأفق أيضاً ما يشير إلى احتمال بروز زعامة استثنائية تعيد توحيد البلد شعباً ودولة، فالأفق مسدود، والازمة مستمرة والشباب الليبي غير المنخرط بالمليشيات يندفع بقوة نحو المجرة ومغادرة بلاده إلى أية جهة كانت.

وبالنظر إلى الغد الليبي المنتظر فالمشهد يغلب عليه التشاؤم، فالحكومة والنواب فشلوا بتجاوز هذا الواقع المزري وصاروا عاجزين عن تنفيذ الاستحقاقات الرئيسية القادمة من كتابة الدستور والاعداد للانتخابات المقبلة، خاصة بعد أن أظهروا عجز كبير عن حل مسألة الأمن واحتواء سلطة المليشيات، وإقامة مؤسسة عسكرية وأمنية واحدة.. وقبل ذلك إعادة هيكلة المقنودة لسلطات النظام والقانون.. سلطة الدولة.